

الخطة الخمسية الخامسة (2005 - 2009)

وافق مجلس محافظي المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا في أبريل 2004 على الخطة الخمسية الخامسة (2009-2005) للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا التي سيبدأ تنفيذها عام 2005 .
وقد راعت الخطة الموارد المتاحة للمصرف واحتياجات الدول الأفريقية مع مسايرة الاتجاهات الحديثة في مجال التنمية .

الملامح والمؤشرات الأساسية للخطة

* زيادة رأس مال المصرف المدفوع بالكامل بمبلغ 700 مليون دولار بالتحويل من الاحتياطي العام ليبلغ 2200 مليون دولار.

* تنوع الأساليب التي يسلكها المصرف لدعم التعاون العربي الأفريقي واستمرار انتشاره في البلدان المستفيدة إلى جانب اعتماده على موارده الذاتية للقيام بوظائفه الأساسية بالإضافة إلى المحافظة على مركزه المالي .

* يبلغ إجمالي تعهدات الخطة الجديدة 900 مليون دولار بزيادة 225 مليون دولار عن الخطة السابقة، تمثل نسبة 33,3%. وتبدأ تعهدات العام الأول من الخطة بمبلغ 160 مليون دولار، ويزداد سنوياً بمبلغ 10 ملايين دولار لتصل تعهدات العام الأخير إلى 200 مليون دولار في عام 2009.

* يحظى القطاع الزراعي والتنمية الريفية ، مع قطاع البنية الأساسية بالأولوية خلال فترة الخطة ، وذلك دون إغفال للمشروعات في القطاعات الأخرى، مثل الصناعة والطاقة والصحة والتعليم والبيئة ومع إتباع قدر من المرونة وفقاً لاحتياجات الدول وأولوياتها.

* مواصلة الاهتمام بالمشروعات التي تهدف إلى تخفيف حدة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي ودعم دور المرأة ومشاركتها في التنمية. والاستمرار في تمويل مشروعات القطاع الاجتماعي مع إدخال بعض المرونة على نسبة التمويل التي يخصصها المصرف لها سنوياً، وبما لا يخل بالتوازن بين تمويلاته في مختلف القطاعات في البلدان المستفيدة، وكذلك المشروعات في البلدان التي تتعرض للكوارث الطبيعية بما يقلل من آثار هذه الكوارث وبالسرعة المطلوبة وفقاً لضوابط التمويل المعمول بها في المصرف .

* إعطاء اهتمام خاص بالدول التي شهدت نزاعات أو صراعات محلية أو إقليمية .

* مواصلة دعم الاهتمام بالقطاع الخاص عن طريق تقديم القروض الائتمانية وتقديم العون الفني لدعم مناخ الاستثمار في البلدان المستفيدة.

* الاستفادة من الخبرة العربية والأفريقية ومن السلع والخدمات المنتجة في الدول العربية والأفريقية ، في تنفيذ العمليات التي يساهم المصرف في تمويلها.

* الاستمرار في الإسهام في تمويل التجارة العربية الأفريقية عن طريق تمويل الصادرات العربية إلى الدول الأفريقية .

* تخصيص مبلغ ستة ملايين دولار من تعهدات السنة الأولى من الخطة لتمويل عمليات العون الفني، وتزداد سنوياً بمبلغ 250 ألف دولار إلى أن تصل إلى سبعة ملايين دولار في العام الأخير من الخطة، مع الاستمرار في تقديم العون الفني في شكل منح لا تسترد .

* الاستمرار في تمويل المشروعات ذات الأثر الإيجابي على البيئة .

* السعي لتشجيع مساهمة رؤوس الأموال العربية في التنمية الأفريقية وتشجيع التجارة العربية الأفريقية، والاستمرار في تمويل مشروعات البنية الأساسية الجاذبة للاستثمار، وكذلك تمويل إعداد الدراسات القطاعية ودراسات جدوى المشروعات التي تصلح للاستثمار .

ومواصلة لسياسة المصرف الرامية إلى زيادة عنصر المنحة في قروضه إلى الدول الأفريقية المستفيدة من عونه، تقدم الخطة الخمسية الخامسة تسهيلات في شروط الإقراض، تقديراً للظروف الاقتصادية التي تواجه الدول المستفيدة من عملياته، وذلك على النحو الآتي :-

* يكون الحد الأقصى لمبلغ أي قرض يقدمه المصرف 60% من التكلفة الإجمالية المقدرة للمشروع بدلاً عن 50%، وبما لا يزيد عن 18 مليون دولار ، بدلاً عن 15 مليون دولار، مع جواز أن تصل نسبة المساهمة في تمويل المشروع إلى 90% من التكلفة الكلية المقدرة للمشروع بدلاً عن 80% ، إذا لم تتجاوز هذه التكلفة مبلغ 15 مليون دولار، بدلاً عن 12 مليون دولار .

* الاستمرار في منح أكثر من قرض واحد للدولة المستفيدة في السنة الواحدة بشرط أن لا يتجاوز مجموع ما يمنح لها

في السنة 18 مليون دولار، مع مراعاة المرونة في تمويل التكاليف بالعملة المحلية تقديراً لظروف الدول.

* الاستمرار في العمل بشروط إقراض المصرف الحالية وهي: -

(1) سعر الفائدة من 1% إلى 4%،

(2) مدة القرض من 18 إلى 30 سنة ، بما في ذلك فترة السماح .

(3) فترة السماح من 4 إلى 10 سنوات .

ومع إمكانية منح القروض بشروط أكثر يسراً في أحوال الدول التي يتمتع عليها الافتراض بهذه الشروط.

* الاكتفاء في الأحوال التي تقتضيها طبيعة المشروع الممول، بمصروفات إدارية أدناها 0,5% ولا تجاوز 1% سنوياً كحد أقصى وذلك بدلاً من الحصول على فائدة من القرض .

* مواصلة تحفيز البلدان المقترضة التي تفي بالتزاماتها نحو المصرف خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استحقاقها، وذلك بتخفيض مبلغ الفوائد والمصروفات الإدارية وتكلفة الالتزام بنسبة 25%.